باركت نجاح مؤتمر الحوار وإقرار وثيقته النهائية

الحكومة تؤكد تكريس جهودها لتنفيذ مخرجات الحوار

الموافقة على اتفاقية تعديل سعر الغاز وفقا لمؤشر البيع الدولي

بارك مجلس الوزراء النجاح الذي حققه مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإقرار وثيقته النهائية، لتبرهن اليمن بذلك حكمة أبنائها، في اعتماد الحوار وسيلة حضارية لتسوية الخلافات وحل المشاكل والقضايا مهما بلغ حجم تعقيدها، للانطلاق بثبات صوب المستقبل المشرق الذي يستحقه الجميع.

وثمن مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، عاليا النتائج التوافقية التي خرج بها المؤتمر والمضمنة في الوثيقة النهائية التي شملت أكثر من ألفين من المخرجات توزعت ما بين موجهات دستورية وأخرى قانونية و توصيات لتعديل السياسات العامة وجعلها في خدمة الوطن والمواطن.

وأكد أهمية تلك المخرجات في التأسيس لواقع وطني جديد يضمن المشاركة الجماعية في صياغة عقد اجتماعي جديد يكفل المواطنة المتساوية والعدالة الناجزة وتعزيز الحريات ورفع جميع المظالم والقضاء على كافة أشكال الغبن والتمييز، وإنفاذ النظام والقانون على الجميع دون استثناء.

وشدد المجلس على ضرورة أن تتعزز روح التوافق والشراكة الوطنية التي سادت مرحلة الحوار خلال مرحلة تنفيذ مخرجاته باعتبار أن استمرار هذه العملية هي الضامن الأساسي لتحقيق النجاح الجماعي وترجمة تلك المخرجات على ارض الواقع.. مؤكدا أن الحكومة ستكرس جل جهدها في سبيل تنفيذ تلك المخرجات من أجل بناء يمن جديد ودولة حديثة تتوافق مع تطلعات الشعب في الحياة الكريمة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود المبذولة من رئاسة مؤتمر الحوار وجميع عضواته وأعضائه الذين انطلقوا في أعمالهم من المصلحة الوطنية وغلبوا مصلحة الوطن على ما عداها من المصالح الحزبية والشخصية الضيقة، ليتوج انجازهم بهذه الوثيقة التي حظيت بالإجماع الوطني.. منوها بالاسناد الدولي غير المسبوق لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني والنظرة الجديدة للعالم ، تجاه اليمنيين الذين ورغم قتامة الواقع استطاعوا أن يجترحوا هذا الانجاز التاريخي وان يجنبوا بلدهم منزلقات الاحتراب والفوضى والدمار.

وأعرب المجلس عن تطلع الشعب اليمني من الأشقاء والأصدقاء إلى تعزيز مستوى دعمهم لليمن في المرحلة القادمة من خلال تقديم كافة أشكال الدعم المادي واللوجستي، بما يساعد على تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار وبناء اليمن الجديد، الذي نفخر به جميعاً ، الذي حتماً سيكون عمقا وسندا لأشقائه وعاملاً إيجابياً مؤثراً في أمن المجتمع الدولي واستقرار العالم .

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية تعديل أسعار الغاز مع شركة كوجاز الكورية الجنوبية من 3 دولار إلى 6 .12 بالمائة (فوب- جي سي سي)، أي وفقا لمؤشر سعر البيع الدولي، وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء بشأن آلية وأسس التفاوض لتعديل أسعار الغاز.

ونوه المجلس بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية لتعديل الأسعار برئاسة وزير النفط والمعادن، ونجاحها في التوصل لاتفاق تعديل أسعار بيع الغاز اليمني المسال مع شركة كوجاز الكورية الجنوبية وفقا لآلية وأسس التفاوض لتعديل أسعار الغاز، والذي يراعي المصلحة العليا للوطن، وينسجم مع قانون اتفاقية تطوير الغاز تطوير الغاز.

وأقر مجلس الوزراء اعتماد تمثيل المرأة في الوظائف العامة والمناصب القيادية بنسبة 30 بالمائة، بما يتماشى مع حجمها العددي، وأدوارها الإبداعية المختلفة، وبما يؤكد تعزيز قوة حضورها في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومشاركتها في صنع القرار وتبوؤها للمناصب القيادية على المستوى المركزي والمحلي.

ووافق مجلس الوزراء على نتائج أعمال اللجنة المكلفة بمراجعة العقود المتعلقة باستئجار الأراضي التابعة لمؤسسة موانئ البحر الأحمر ومؤسسة موانئ البحر العربي، بعد مراجعته من اللجنة الوزارية، وعلى أن يتم استيعاب الملاحظات المقدمة عليه من القطاع الخاص.

وألزم المجلس وزارة النقل ومؤسستي البحر الأحمر والبحر العربي بحصر وتحديد كافة أراضي وعقارات وممتلكات المؤسستين وتثبيتها في السجلات وفقا للقوانين النافذة خلال فترة ستة أشهر والرفع بالنتائج إلى مجلس الوزراء.. مؤكدا استعادة مساحات الأراضي المستولى عليها وإزالة الأسوار المقامة حولها في جميع الموانئ التابعة للمؤسستين.

ووجه مجلس الوزراء بسحب المساحات الزائدة عما تضمنته عقود الإيجارات الواقعة على أرصفة وأراضي الموانئ وأراضي الموانئ التابعة لمؤسسة البحر الأحمر ومؤسسة موانئ البحر العربي، ووضع معالجات للمساحات الزائدة التي دخلت ضمن مساحات منشات استثمارية قائمة، وفق عقود إيجار صحيحة واستيفاء فارق الإيجار عن الفترة الماضية للمساحات الزائدة.

وأكد على وزارة النقل ومؤسستي البحر الأحمر والبحر العربي اتخاذ الإجراءات القانونية لإلغاء كافة العقود المبرمة مع الأشخاص المخالفين للشروط الواردة فيها وسحب المساحات والأراضي التي لم يتم إقامة المشاريع التي تم التأجير من أجلها وإعادتها للمؤسستين طبقا للعقود.

كما ألزم الجهات الحكومية التي تستخدم أراضي وعقارات تابعة للمؤسستين بتحرير عقود إيجار بها أو إعادتها وسداد كافة المستحقات التي بذمتها للمؤسستين.

ووجه المجلس وزارة النقل ومؤسستي البحر الأحمر والبحر العربي بتطبيق العقود بكافة شروطها بما في ذلك المساحات الزائدة وقيمة الإيجارات والبوابات المطلة على رصيف حرم الموانئ التابع للمؤسستين .. مشددا على الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني عدم التصرف بالأراضي الداخلة ضمن حرم الموانئ أو الأراضي المحاذية للشواطئ بالمخالفة لقانون الموانئ البحرية والقوانين الأخرى النافذة.

وكلف المجلس وزارة الشئون القانونية والهيئة العامة للأراضي بدراسة كافة العقود التي تم صرفها بالمخالفة لقانون أراضي وعقارات الدولة واتخاذ إجراءات الغائها وفقا لقانون الموانئ والقوانين الأخرى النافذة.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع اللائحة التنظيمية لقطاع العلاقات العربية والدولية بوزارة السياحة، بعد مراجعته مع المختصين بوزارة الخدمة المدنية، مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليها من أعضاء المجلس.. وكلف وزارتي السياحة والشئون القانونية بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

ويهدف إنشاء هذا القطاع إلى تعزيز التعاون مع المنظمة العالمية للسياحة والمنظمة العربية للسياحة والدول المانحة، وتعزيز الثقة باليمن كمقصد سياحي مستقبلي، إلى جانب تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص .

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الأشغال العامة والطرق الخاص بنتائج أعمال حصر الإضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة في محافظة تعز جراء إحداث عامي 2011 و2012م.

وأحال المجلس التقرير إلى اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة وزير المالية لدراسته ومراجعته، وتطبيق المعايير المعتمدة للتعويضات التي طبقت على أمانة العاصمة، وتقديم النتائج إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأقر مجلس الوزراء سحب مشروع القانون الخاص بصناديق النظافة والتشجير المعروض حاليا على مجلس النواب، وذلك لإعادة صياغته بما يتوافق مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل الدولة الجديدة.

وكلف وزيري الدولة لشئون مجلس النواب والشورى والشئون القانونية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمخاطبة مجلس النواب بسحب مشروع القانون.

وناقش مجلس الوزراء مشروع تعديل القانون رقم 15 لسنة 2012م بشان حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمقدم من وزارة الثقافة.

وأقر المجلس في ضوء النقاشات تشكيل لجنة وزارية من وزارات الثقافة والمالية والشئون القانونية والخدمة المدنية لمراجعة مشروع تعديل القانون، وتقديم النتائج إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزير العدل بشان مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للمطابع القضائية.. وأحال بهذا الخصوص مشروع القرار إلى لجنة وزارية من وزراء العدل والمالية والشئون القانونية والخدمة المدنية لدراسة ومراجعة المشروع، وتقديم نتائج أعمالها إلى المجلس في اجتماعه القادم.

اعتماد تمثيل المرأة في المناصب القيادية بنسبة 30 %

سحب مشروع قانون صناديق النظافة من البرلمان لإعادة صياغته

في ختام جلسة المشاورات المغلقة لبحث تطورات الأوضاع في اليمن

مجلس الأمن : ستتم في الأيام القادمة صياغة قرار أممي يستجيب لتطلعات اليمنيين

الخبراء سيجتمعون لمناقشة تفاصيل التدابير ضد معرقلي التسوية

رحب أعضاء مجلس الأمن الدولي ترحيباً حاراً بالاختتام الناجح لمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن. جاء ذلك على لسان الرئيس الدوري لمجلس الأمن لشهر يناير الجاري - المندوب الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة الأمير رعد بن زيد بن حسين، في ختام جلسة مشاورات مغلقة عقدها المجلس أمس الأول لبحث آخر تطورات الأوضاع في اليمن في إطار جلساته الدورية لمتابعة الخطوات المنجزة على صعيد العملية الانتقالية المستندة على المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن رقمي 2014 و2051 .

وقال : «لقد رحب أعضاء مجلس الأمن ترحيباً حاراً بالاختتام الناجح لمؤتمر الحوار اليمني.. ومن المقرر صياغة قرار أممي في الأيام القليلة القادمة يستجيب لتطلعات الشعب والحكومة اليمنية وكذا النظر في إمكانية اخذ تدابير إضافية على المعرقلين».

وأضاف: «لابد أن يجتمع الخبراء أولاً وقبل كل شيء لمناقشة التفاصيل وتحديد نوعية التدابير».. مؤكداً في الوقت ذاته أن جميع الأعضاء في المجلس متفقون على موضوع التدابير ولكن لم يتم تحديد تفاصيلها أو نوعها في الوقت الراهن.

وأستدرك الرئيس الدوري لمجلس الأمن قائلا: « لا اريد أن استبق الحديث للاجتماعات اللاحقة للخبراء لكن من المحتمل أن تتخذ تدابير .. في رغبة واضحة أن يتخذ المجلس تدابير للتعامل مع المعرقلين لكن طبيعة التدابير سيتم بحثها في الأيام القادمة».

وكان مجلس الأمن استمع خلال جلسة المشاورات المغلقة التي استمرت قرابة ثلاث ساعات إلى التقرير المرفوع من مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر ، والمتضمن آخر المستجدات على الساحة اليمنية وعلى وجه خاص ما تم انجازه في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والوثيقة التي خرج بها اليمنيون المتحاورون بالإضافة إلى التحديات السياسية التي مازالت تواجه العملية السياسية في اليمن.

وعقب جلسة المشاورات أدلى مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر بتصريح لوسائل الإعلام حول أهم ما ورد في مضامين تقريره المقدم للجلسة وتقييمه لمستوى التقدم المحرز في العملية السياسية في اليمن، في ضوء اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني فضلا عن التحديات الراهنة والمهام المقبلة.

وقال : «قدّمت إحاطة إلى مجلس الأمن حول زيارتي السابعة والعشرين إلى اليمن، وأسعدني أن أبلغهم بإنجاز تاريخي هو اختتام مؤتمر الحوار الوطني، وكانت العملية شاملة فيما يتعلق بمشاركة المكوّنات والقضايا التي نوقشت.. وكان الحوار الوطني جدياً وحيوياً، ويستحق اليمنيون التهنئة على إنجازهم».

وأوضح المبعوث الأممي أن العملية الانتقالية في اليمن هي العملية التفاوضية الوحيدة في إطار بلدان الربيع العربي.. مبينا أن اليمن أصبح البلد الذي شهد حواراً وطنياً هو الأكثر أصالة وشفافية وتشاركية.

وتابع قائلا: «يعود الفضل في إطلاق عملية التغيير هذه إلى شجاعة الشباب الذين نزلوا إلى الساحات عام 2011 ومن دون جهودهم وحراكهم وتضحياتهم لما كان اليمن بلغ هذه المرحلة اليوم».

وأردف بنعمر قائلا: «في إطار اتفاق حلّ القضية الجنوبية، توافق مؤتمر الحوار الوطني على إعادة هيكلة الدولة على أساس اتحادي، ونقل السلطة من المركز إلى المستويين الإقليمي والمحلي».

ومضى قائلا: «حيث سيصبح للمواطنين قدرة أكبر على التحكم في مصيرهم، وسوف يخدم اليمن الاتحادي الديموقراطي الجديد المواطنين على أساس المواطنة المتساوية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات في ظل حكم القانون».

ولفت إلى أنه أبلغ مجلس الأمن أنّ الرئيس عبدربه منصور هادي أظهر قيادة قوية في المضي بمؤتمر الحوار الوطني نحو ختام ناجح، ويستحق كلّ الدعم.

واستطرد المبعوث الأممي قائلا :«باختصار، قدم اليمنيون مجموعة أسس و مبادئ لبناء نظام حكم ديموقراطي جديد، ووضعوا البلاد على مسار تقدمي لا يمكن بعده العودة إلى الوراء».

وأكد أن العملية الاتتقالية تقدّمت بشكل حقيقي، وهناك بداية لثقافة سياسية جديدة في اليمن،

وأستدرك قائلا: «لكن الوضع مايزال هشاً.. وكما ذكر مجلس الأمن في بيانه الأخير في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، ما تزال عناصر من النظام السابق تتلاعب بمسار التغيير وتعرقله وتقوّضه بهدف العودة إلى الوراء وتقويض العملية الانتقالية».. معتبرا أن كلّ المكاسب التي تحققت هي الآن مهددة.

وكشف بنعمر أنه أبلغ مجلس الأمن بوجود عرقلة ممنهجة وواضحة تشكل تهديداً حقيقياً قد يغرق البلاد في فوضى إذا لم تتمّ إزالة هذا التهديد قريباً.

وتابع : «قلت لمجلس الأمن إنّ الشعب اليمني يفعل ما في وسعه لإنجاح العملية السياسية ويعوّل على مجلس الأمن لكي يقوم بدوره كذلك».

وبشأن الحلول والضمانات التي تمخضت عن مؤتمر الحوار لمعالجة القضية الجنوبية قال بنعمر: «اعتقد أن ما تحقق في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن .. مكاسب كبيرة بالنسبة للقضية الجنوبية وللجنوبين ولجميع اليمنيين ».

وأضاف: «الاتفاق الذي وقع عليه حول الحل العادل للقضية الجنوبية يؤسس لبداية جديدة دولة موحدة على أساس جديد .. دولة فدرالية .. دولة اتحادية مبنية على المواطنة المتساوية ومبادئ حقوق الإنسان وتمت معالجة الماضي» .

وعبر المبعوث الأممي في ختام تصريحه عن شكره لمجلس الأمن على ثقته ودعمه الكبير لدوره كمستشار خاص وللمساعي الحميدة لأمين عام الأمم المتحدة في العمل مع اليمنيين على دفع عملية الانتقال السياسي قدماً.

بنعمر : الرئيس هادي أظهر قيادة قوية لإنجاح الحوار

مؤتمر الحوار حقق مكاسب قوية للقضية الجنوبية والجنوبيين